مناهج البحث السوسيولوجي وطرق استخدامها

بقلم

د. عواطف عطيل لموالدي (*)

ملخص

إن التعرف على أهم مناهج البحث السوسيولوجي، وطرق استخدامها بما يتواءم وموضوع الدراسة، هو الهدف الأساسي من إعداد هذه الورقة، وجاءت الرغبة في معالجة الموضوع، نتيجة ضعف التحكم المنهجي للطلبة، في استخدام المناهج المختلفة في علم الاجتماع، وعدم قدرة العديد منهم، على اختيار ما يناسب أو يتماشى وطبيعة موضوع دراساتهم، ناهيك عن الخلط الكبير، بين المناهج والطرق العلمية في البحث، وللاعتبارات السالفة الذكر، تحاول الباحثة توضيح بعض المسائل المنهجية، المتعلقة باختيار المنهج المناسب وطريقة استخدامه بالأسلوب الصحيح.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، المنهج العلمي، المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة، منهج تحليل المضمون، المنهج الإحصائي.

المقدمة

يمثل البحث العلمي، أساس تقدم ورقي المجتمعات الإنسانية، وهو لذلك سمة مميزة لتلك المتقدمة منها، فالمجتمعات التي يتزايد فيها عدد العلماء والباحثين، ومراكز البحوث العلمية، ويتزايد تباعا الإنفاق عليها، هي دون شك، مجتمعات متفوقة وناجحة، وتدرك حق الدراية، أن فهم ومعالجة المشكلات، مهما كان نوعها، لا ينبني على التكهنات أو التخمين أو مجرد الظن، وإنما يكون وفق أساليب ومناهج علمية، تتناسب وطبيعة المشكلات أو الصعوبات التي تواجهها. لاسيما المشكلات الاجتماعية، التي تتسم بالتعقيد، وتداخل العوامل والظروف، المفضية إلى ظهورها وانتشارها. وعليه، تتعدد وتتنوع مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، فمناهج البحث في

(*) أستاذة محاضرة "أ" بقسم علم الاجتماع ـ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ـ جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، وعضو مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري ـ جامعة باجي مختار عنابة.
awatefatil@gmail.com
تاريخ الإرسال: 2018/03/24 تاريخ القبول: 2018/07/06

الأنثروبولوجيا، ليست هي مناهج البحث في علم النفس، وأن مناهج الأخيرة، تختلف تماما عن مناهج البحث في علم الاجتماع، غير أن هذا الاختلاف، لا يمنع التكامل المنهجي فيما بينها.

وبحكم انتماء الباحثة إلى الحقل السوسيولوجي، فقد أرادت تناول أهم أنواع المناهج، ضمن هذا الحقل العلمي، وكذا طرق استخدامها، طالما أن موضوعات البحث في علم الاجتماع، تفرض استخدام مناهج معينة، تتواءم وطبيعتها. وقد نبعت الرغبة في معالجة هذا الموضوع، من الخبرة المتواضعة للباحثة، في مجال تأطير ومناقشة رسائل التخرج، وبناءً على الملاحظات المتكررة، حول اتجاهات الطلبة نحو استخدام نوع معين من المناهج، لمختلف الموضوعات المراد دراستها، إضافة إلى ذلك، جهلهم طريقة استخدامها، إذ يكتفون بتعريفها فحسب، وينصرفون إلى تطبيق التقنيات العلمية الشائعة، كالإستبيان والمقابلة، خارج المنهج المستخدم.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، سوف يتم عرض أهم أنواع مناهج البحث في علم الاجتماع، بما يناسبها من موضوعات، مع تحديد طريقة استخدام كل منهج منها بشكل مستقل، حتى يتسنى للطالب التعرف على المناهج المناسبة لموضوع بحثه، وأن تتضح لديه طريقة استخدامها، ومن ثم، تنقشع الضبابية، ويزول اللبس والغموض، حول ما يتعلق بأنواع المناهج في البحوث السوسيولوجية، وطرائق تطبيقها.

أولا: تحديد المفاهيم

بادئ ذي بدء، وتحريا للدقة في عرض المفاهيم الأساسية، ضمن هذه الورقة، يكون من الضرورة تعريف مفهوم البحث العلمي في المحل الأول، ثم تعريف المنهج العلمي، طالما أن الأخير، يعد ركيزة البحث العلمي، وهو الذي نفرق من خلاله، بين المعرفة العامة والمعرفة العلمية، وأن البحث العلمي يعتمد أساسا على المنهج العلمي، الذي يمثل أداة له، لتحقيق الأهداف العلمية المرجوة منه، وهي التوصل إلى الحقائق العلمية الدقيقة، ناهيك عن استحالة تطبيق أي منهج علمي، واستخدامه خارج إطار البحث العلمي.

1- تعريف البحث العلمي: يتكون مفهوم البحث العلمي من كلمتين هما: **بحث** و**علمي**. فالبحث هو مصدر الفعل الماضي "بحث"، ومعناه: طلب، فتش، تقصى، تتبع، تحرى، سأل، حاول، اكتشف. وبهذا يكون معنى البحث لغويا: هو الطلب والتفتيش، وتقصي الحقيقة أو أمر من الأمور. أما علمي فهي كلمة منسوبة إلى العلم، والعلم يعني المعرفة والدراية، وإدراك الحقائق، والعلم يعني الإحاطة والإلمام بالحقائق، وكل ما يتصل بها[1].

واستنادا إلى هذا التحليل، فإن **البحث العلمي** يعني:"التقصي المنظم، بإتباع أساليب و**مناهج علمية** محددة، للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها"[2]. كما يعرف بأنه:"نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير، وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق، معتمدا على **مناهج موضوعية** من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة، أو القوانين التفسيرية"[3]. ويعرف أيضا بأنه:"وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة...على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات منهج البحث العلمي واختيار الطريقة... للبحث وجمع البيانات"[4]. يتضح من خلال هذه التعريفات أن البحث العلمي، هو الأسلوب الموضوعي والطريقة العلمية، التي تمكن الباحث من الوصول إلى المعرفة العلمية، التي لا تستغني عن استخدام المنهج العلمي في ذلك، بل إن إتباع المنهج العلمي، من يضفي على البحث صفة العلمية والدقة والموضوعية.

2- تعريف المنهج: يعرف **مصلح الصالح** المنهج Méthode في قاموسه **مصطلحات العلوم الاجتماعية** بأنه: "نمط من التفكير، يستخدم في البحث والتحقيق"[5]. وأنه كذلك: "طريقة في التوجيه، لتنفيذ خطوة في الإجراءات"[6]. فيما يعرفه **علي عبد الرازق جلبي** بأنه:" عبارة عن أسلوب أو تنظيم أو استراتيجية أو خطة عامة، تعتمد على مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات، يستفاد منها، في تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي"[7]. أما **عبد الناصر جندلي** يعرفه بأنه:" عبارة عن تلك الطريقة العلمية، التي ينتهجها أي دارس أو باحث، في دراسته وتحليله لظاهرة معينة، أو لمعالجته لمشكلة معينة، وفق خطوات بحث محددة، من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية، بشأن موضوع الدراسة والتحليل"[8]. ولذلك، يرتبط أي عمل بحثي، ضمن أي تخصص علمي، باستخدام المنهج العلمي، أو المناهج، التي من خلالها يتمكن الباحث، من الكشف عن الحقائق، أو التثبت منها وتأكيدها.

ثانيـا: نشأة وتطور استخدام المنهج العلمي

تختص العلوم بمناهج بحث، تتواءم وطبيعة موضوعاتها، حيث تفيد أنواع منها، أكثر من غيرها، في دراسة الموضوعات التي تندرج ضمن حقولها، وأن معرفة بداية استخدام هذه المناهج وتطورها، يرتبط ببداية العلم الذي يستخدمها. فالبحث عن نشأة المناهج، وتطور استخدامها في علم الاجتماع، يقودنا إلى نشأة العلم نفسه، وذلك بالرجوع إلى الآباء المؤسسين له، وإن كانت مسألة التأسيس هذه، محل خلاف بين العديد من علماء الاجتماع، على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم

ومجتمعاتهم التي ينتمون إليها، فيرجع الكثيرون نشأته إلى الفيلسوف الفرنسي **أوجيست كونت** A.Comte فيما يرجعه آخرون إلى الفيلسوف الإيطالي **جيوفاني باتيستا فيكو** Giovanni B.Vico ويذهب البعض الآخر أن **كارل ماركس** K.Marx هو صاحب الفضل في إقامة علم الاجتماع، على أساس علمي حقيقي. غير أن المتتبع لتاريخ ظهور الفكر الاجتماعي، سوف يدرك أن العلامة العربي **ابن خلدون** Ibn khaldoun هو أول من أنشأ علم الاجتماع، تحت مسمى علم العمران البشري، وذلك قبل ظهور علم الاجتماع الأوروبي، بما لا يقل عن خمسة قرون، وقد حدد ابن خلدون موضوعات علمه، وصاغ نظرياته الاجتماعية حول طبائع العمران، من خلال استخدامه لمناهج وأدوات علمية، مكنته من التوصل إلى حقائق علمية موضوعية.

فقد استخدم ابن خلدون في بحثه، حول شؤون العمران البشري **المنهج التاريخي**، بغرض الكشف عن عوامل التطور البشري، من خلال تركيزه على مراحل نشأة الدولة، ونموها وازدهارها، ثم أفولها وزوالها. حيث وضع له قواعد تقوم على النقد والتمحيص والتحليل والتثبت من المعلومات المؤرخة أو الأخبار المنقولة، وعدم الاكتفاء بمجرد نقلها، لما قد تتضمنه، من زيف وتحريف للحقائق، فبين بذلك، أن البحث عن عوامل تشكل الظاهرة الاجتماعية، يستلزم البحث في أصولها وجذورها وبالتالي تاريخها. ولم ينفصل المنهج التاريخي لديه، عن منهج آخر لا يقل أهمية عنه، إنه **المنهج المقارن**، وقد طبقه ابن خلدون للكشف عن أوجه الاختلاف والتماثل بين المجتمعات بما فيها الجماعات الاجتماعية، كالمقارنة بين جماعات البدو وسكان الحواضر، وذلك استنادا إلى ملاحظاته ومشاهداته المباشرة، للوقائع والأحداث التي عايشها، من خلال أسفاره وتنقلاته، بين المغرب والمشرق العربيين، بحكم توليه لمناصب سياسية هامة في عهده.

وفي عهد النهضة الأوروبية، شهدت العلوم والفنون ومختلف صنوف المعرفة، تحررها من قبضة الكنيسة، فازدهرت الرياضيات والعلوم الطبيعية والطبية ومناهجها التجريبية، فأراد العديد من الفلاسفة الأوروبيون آنذاك، دراسة المجتمع، بالطريقة نفسها، التي تدرس بها العلوم الطبيعية، فاقتضى ذلك، أن تدرس الظواهر الاجتماعية كأشياء، وتنامت هذه النظرة، خاصة مع نمو المدن الصناعية، وظهور التفاوت الطبقي، فأصبح ينظر للطبقات العاملة، على أنها طبقات دنيا، وهكذا أمكن النظر إليها وتناولها كأشياء، فالمدينة الصناعية عملت على تفيئة المجتمع إلى طبقات اجتماعية، لا تدخل في علاقات متبادلة فيما بينها، كما كان الحال، في المدن الصغيرة – ما قبل الصناعة– سلفا. وهو ما شجع على اعتبارهم أو تناولهم كموضوعات مستقلة، أو أشياء.

ولقد تجسدت هذه الفلسفة، لدى كونت في قوله "أن الطريقة التي حققت النجاح في الرياضيات

والفلك والطبيعة والكيمياء وعلم الحياة، يجب أن تسود في السياسة، وتكون أساس إنشاء العلم الوضعي للمجتمع، الذي يسمى علم الاجتماع"[9]. كما وجدت الفكرة نفسها، صدى في كتابات عدد غير بقليل، من علماء الاجتماع في تلك الفترة، أهمهم **كارل ماركس** ثم **إميل دوركايم** E.Durkheim وقد استخدم هؤلاء العلماء المنهج التاريخي والمنهج المقارن، إضافة إلى المنهج التجريبي، وكذلك تقنية الملاحظة، لكن كل بطريقته.

تتكون قواعد المنهج لدى **أوجيست كونت** من الملاحظة والتجربة والمقارنة والمنهج التاريخي. فا**لملاحظة** لديه لا تقتصر على الإدراك المباشر للظاهرة أو الوصف المباشر للحوادث، وإنما تتطلب النظر إلى الحقائق الاجتماعية، على أنها موضوعات منعزلة ومنفصلة عن الباحث، للتوصل إلى نتائج أقرب إلى حقائق الأمور. أما **التجربة** فإنها تقوم على مقارنة ظاهرتين متماثلتين في كل شيء، ومختلفتين في حالة واحدة، ووجود مثل هذه الحالة، إنما هو بمثابة تجربة، لسهولة استنتاج أثر هذا العامل، الذي كان سببا في اختلاف الظاهرتين. في حين يستخدم كونت **المنهج التاريخي** للكشف عن قوانين التطور الاجتماعي، وقد أقام منهجه وفق قانونه الشهير بالحالات الثلاث، حيث تمثل اللاهوتية أولى هذه المراحل، تليها المرحلة الفلسفية، وأخيرا المرحلة الوضعية. وهو يدعي أنه "استخلصه من دراسة تاريخ الإنسانية دراسة علمية، غير أنه يعبر عن آراء فلسفية، تبعد به كثيرا عن طبائع الأمور، ولا يمكن أن تؤدي إلى الكشف العلمي"[10].

فيما حدد **كارل ماركس** منهج البحث في علم الاجتماع، ب**المنهج الجدلي** الذي أخذه عن **هيجل** V.W.Hegel، الذي "بدأ بتطبيق المنهج الجدلي على الفكر والتفكير، وحدد بناءا على هذا المنهج، تطور التفكير عن طريق الفكرة ونقيضها، ثم اختفائها بظهور فكرة جديدة، بمثابة تأليف بين الفكرة ونقيضها"[11]. لكن ماركس قد استخدم المنهج فحسب، وعوض أن يطبقه على الأفكار، فقد طبقه على المادة، ويفسر ما تنطوي عليه، من تطور وحركة عبر التاريخ، عن طريق ما سماها **الواقعية المادية** ونقيضها، التي تختفي بظهور واقعة مادية جديدة، تؤلف بينهما. وقد انتقد البعض اعتماد ماركس على منهج استدلالي في دراسته للمجتمع، لكن البعض الآخر قد ردوا على هذه الانتقادات، بأن ماركس قد اتبع منهجا استقرائيا كان من نتيجته، أن توصل إلى تصور المراحل المتباينة للتنظيم الاجتماعي، الذي يبدأ بمرحلة المشاعية البدائية ثم مرحلة الترف ثم مرحلة الإقطاع ثم مرحلة الرأسمالية، تليها بعد ذلك وأخيرا مرحلة الاشتراكية. هذا، واستخدم ماركس أيضا **المنهج الإحصائي** و**المنهج التجريبي** "عندما اشترك في إجراء استفتاء للعمال في فرنسا، استخدم فيه أسلوب الاستخبار، الذي استعان في تطبيقه بالصحف الفرنسية"[12].

أما **دوركايم** يرى أن **المنهج الاستقرائي** هو المناسب لدراسة موضوعات علم الاجتماع، مادام عالم الاجتماع يحاول التشبه بالعلوم التجريبية، وقد قسم دوركايم هذا المنهج إلى عدة قواعد الأولى خاصة **بملاحظة** الظواهر الاجتماعية، باعتبارها أشياء خارجة عن شعور الباحث، وذلك بتحرره من كل الأفكار السابقة، بما في ذلك الفروض، ثم **المقارنة** بين الظواهر الاجتماعية. والثانية خاصة **بالتفرقة** بين الظواهر السليمة والمعتلة. والثالثة خاصة **بتفسير** الظواهر الاجتماعية، وذلك من خلال البحث عن العامل الأساسي، الذي يفضي إلى وجود الظاهرة الاجتماعية، والوظيفة التي تؤديها، كل على حدا، وقد بنى دوركايم قاعدته هذه، على تفرقته الحاسمة، بين الفرد والمجتمع، فالظاهرة الاجتماعية بالنسبة إليه، لا تنشأ من العواطف والآراء الفردية، وعليه لا يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية بالحالات النفسية، بل بظواهر اجتماعية مثلها. ومن ثم، فإن منهج علم الاجتماع بالنسبة لدوركايم، يبدأ بالملاحظة وينته إلى التفسير.

ثالثا: العلاقة بين طبيعة الموضوع والمنهج المستخدم

تختلف مناهج البحث العلمي، باختلاف الموضوعات أو المشكلات المراد دراستها، مما يعني أنه لا يمكن دراسة موضوعات مختلفة، بالاعتماد على منهج واحد، ذلك أن طبيعة الموضوع، هي من تحدد نوع المنهج المستخدم، فإذا كان علماء الأحياء، يستخدمون **المنهج التجريبي**، في دراسة الظواهر الطبيعية، فإن عالم الأنثروبولوجيا قد يعتمد على **المنهج الوصفي**، في دراسة نماذج الحياة الاجتماعية في المجتمعات الصغيرة، فيما يعتمد المؤرخون، على **المنهج التاريخي**، في تحليل الوقائع التاريخية، وهكذا.

كما ترافق المناهج، أدوات وتقنيات علمية، تسهم بدورها في جمع البيانات والمعلومات، تتواءم وموضوع البحث، فنجد أن علماء الأحياء، يستخدمون **المجهر Microscope** للتعرف على الجزيئات الدقيقة، فيما يستخدم علماء الاجتماع، تقنية الاستبيان لجمع المعلومات حول مجتمع الدراسة أو العينة. وبناءا على ذلك، ندرك أن مناهج البحث متعددة ومختلفة، باختلاف الحقول العلمية التي تستخدمها، فلكل حقل علمي أو تخصص علمي، مناهجه وتقنياته وأدواته الخاصة به، والتي تتناسب وتتلاءم وطبيعة الموضوعات والمشكلات التي تندرج تحتها. فلا يمكن دراسة واقعة تاريخية ماضية، باستخدام المنهج التجريبي، ولا يمكن دراسة التمثلات الاجتماعية حول موضوع معين، باستخدام المنهج التاريخي أو المجهر مثلا. فالموضوع والحال هذه، هو من يحدد نوع المنهج المستخدم، ومن ثم فإن عملية اختيار المنهج ليست عشوائية بالنسبة للباحث، لأن الاختيار الخاطئ، سوف يترتب عنه دون شك، نتائج خاطئة.

فالمنهج أيا كان نوعه، هو الطريقة التي يسلكها الباحث، للوصول إلى نتيجة معينة، لذلك وجب عليه، أن يختار المنهج الصحيح والمناسب لموضوع بحثه، وأن يحرص على استخدام المناهج التي ثبت نجاحها، وأن يسعى لإجادة فن استخدام الأسلوب الملائم في كل مشكلة يدرسها.

ومثلما يؤثر الموضوع في المنهج، فإن المنهج كذلك يؤثر في الموضوع، فالعلاقة بينهما تأثيرية تبادلية، بحيث يؤثر ويتأثر كليهما ببعضهما البعض، فالموضوعات التي نستخدم **المنهج التاريخي** في دراستها، وكل الأدوات التي يمكن أن تساعد على تجميع المادة الوثائقية، تسمى **دراسات تاريخية**، وأن التي تستخدم لبحثها **المنهج المقارن**، وكل الأدوات والتقنيات، التي تسمح بالمقارنة سواء الرأسية (الزمان) أو الأفقية (المكان) بين ظاهرتين أو جماعتين وغيرها، هي **دراسات مقارنة**..، معنى هذا، أن الموضوعات أو المشكلات محل الدراسة، تصطبغ بنوع المنهج المستخدم في بحثها، وتأخذ بذلك صفتها أو تسميتها عنه.

رابعـا: أنواع المناهج في علم الاجتماع وطرق استخدامها

يستخدم علماء الاجتماع، عددا معتبرا من المناهج العلمية، في أبحاثهم ودراساتهم، وهي تختلف عن مناهج الحقول العلمية الأخرى، لطبيعة الموضوعات التي يتناولونها، ويخوضون فيها (الظواهر الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية..)، لكن ذلك لا يمنعهم من الاستعانة بمناهج علمية خارج تخصصهم، إن دعت الضرورة إلى ذلك. وتقسم المناهج في العلوم الاجتماعية حسب **موريس أنجرس** M.Angers إلى نوعين: **مناهج كمية** و**مناهج كيفية**[13].

1- المناهج الكمية: يهدف هذا النوع إلى **قياس الظاهرة** موضوع الدراسة، والتي قد تكون من **الطراز الترتيبي** Ordinales مثل "أقل من أو أكثر من"، أو من **الطراز العددي** وذلك باستخدام الحساب. لذلك يستخدم **المنهج الإحصائي** في البحوث الاجتماعية، لغرض القياس كالنسب والمتوسطات..، ونحن نستعين بهذا النوع من المناهج، لمعرفة تطور الظاهرة، وارتباطها بمتغير معين أو ظاهرة أخرى، كما يسمح استخدام الإحصاء في البحث السوسيولوجي، بالحصول على نتائج دقيقة وموضوعية، كأن نبحث حول تطور أسعار الاستهلاك منذ عشر سنوات، أو الارتباط بين درجة التحضر ونسبة المواليد مثلا.

2- المناهج الكيفية: يهدف هذا النوع من المناهج إلى **فهم الظاهرة** موضوع الدراسة، فينصب اهتمام الباحث أكثر في حصر دلالة الآراء والمواقف والتمثلات والسلوكات الخاصة بالمبحوثين، والتي تم الحصول عليها ميدانيا، باستخدام أدوات جمع البيانات كالاستبيان أو الملاحظة وغيرها. لذلك يحرص الباحث على دراسة الحالة أو العينة الممثلة لمجتمع الدراسة، بالاستعانة بالمناهج

الكيفية. كأن نبحث حول أطوار التعلم لدى الطفل، أو التمثل الاجتماعي لمفهوم المسؤولية مثلا.

وفيما يلي، سوف يتم عرض أهم المناهج الكمية والكيفية، وأكثرها استخداما، في الحقل السوسيولوجي، مع توضيح طرائق وأساليب استخدامها.

1- المناهج الكيفية:

1-1- المنهج التاريخي Historical Method **وطريقة استخدامه:** إن دراسة البعد التاريخي للظاهرة الاجتماعية، ومراحل تطورها وتعقدها، لا يتم بطريقة مباشرة، كأن يستخدم الباحث مثلا تقنية الملاحظة، وإنما يتم بطريقة غير مباشرة، لأن الباحث ببساطة، لم يكن موجودا حال وقوعها، ولم يعايش الظروف، التي عملت على ظهورها وانتشارها، خاصة إذا تعلق الأمر بظاهرة قديمة، تعود إلى قرون خلت. ومن ثم، فإن الباحث يعتمد على السجلات والوثائق والمستندات والشواهد، التي تخص الظاهرة محل الدراسة، حتى يتسنى له إدراكها، ومعرفة أصولها وبداياتها، وكذلك مراحل تطورها أو تبدلها، والعوامل التي مهدت إلى ذلك. وهذا ما يتم في أسلوب المنهج التاريخي. وقد أثرى العديد من الباحثين والعلماء من حقول معرفية مختلفة، المنهج التاريخي بتعريفاتهم، بدءا **بابن خلدون**، والتي تنم عن ضرورته وأهميته وفضله، في فهم وإدراك الظواهر والمشكلات الاجتماعية، من حيث نشأتها وطبيعتها وتطورها. وفيما يلي عرض لأهمها:

يعرف **هيلواي تيروس** H.Tiros المنهج التاريخي بأنه:"وضع الأدلة من الوثائق والمسجلة مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة، في تكوين النتائج التي تعطينا حقائق جديدة، تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة، أو على الدوافع والصفات والأفكار الإنسانية"[14]. بينما تعرفه **ليلى الصباغ** بأنه:"مجموعة الطرائق والتقنيات، التي يتبعها الباحث التاريخي، والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي، بكل دقائقه وزواياه، وكم كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور، والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية، وتكاملها ونهج اكتسابها"[15].

وبالرجوع إلى علاقة الموضوع بالمنهج، فإن هناك بعض الموضوعات السوسيولوجية، نحتاج فيها إلى استخدام المنهج التاريخي، نظرا لطبيعتها، مثل الموضوعات "الخاصة بعلم الاجتماع السياسي، بحيث يمكن الرجوع إلى الوثائق السياسية السابقة لتحليلها، أو الدراسات المتعلقة بالصحة والسكان، بحيث نرجع إلى الأرشيف الطبي والسكاني، أو دراسة تاريخ الحركات العمالية، أما دراسة الموضوعات الآنية مثل الطلاق، والنجاح المدرسي، وانحراف الأحداث، فلا تحتاج إلى هذا المنهج"[16]. لكن، أن يعرض الباحث تاريخية ظاهرة ما أو مؤسسة معينة ضمن بحثه، أو يقارن

نسبة مئوية أو إحصاءا، بنسب وإحصاءات أخرى قديمة، للظاهرة نفسها، فهذا لا يعني أنه قد استخدم المنهج التاريخي، بل يعد عملية يقتضيها البحث، بغرض التعرف على ظروف وعوامل نشأتها وتطورها، وبالتالي إمكانية تفسير وفهم الحالة التي عليها الآن.

إن موضوع "كرونولوجيا التنمية الصحية في المجتمع الجزائري من سنة 1962 إلى 2000" هو نمط من الدراسات السوسيولوجية، التي تعتمد أساسا على المنهج التاريخي، لأن الباحث سوف يقوم بتتبع مراحل التنمية الصحية خلال فترة تاريخية محددة، تقع بين سنة 1962 (فترة الاستقلال) وسنة 2000، وذلك بالإعتماد على المواثيق الوطنية والمخططات التنموية، المتعلقة بالصحة، والتي صدرت ضمن هذه الفترة التاريخية. أما موضوع "تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة- دراسة ميدانية في ولاية عنابة"، فإنه لا يتطلب استخدام المنهج التاريخي بتاتا، لأن النبذة التاريخية، التي سيوظفها الباحث حول نشأة مواقع التواصل الاجتماعي، هي من ضرورات البحث، وتكون لغرض الفهم، دون استخدام خطوات المنهج التاريخي، التي سيتم عرضها لاحقا.

1-1-1- خطوات تطبيق المنهج التاريخي: ولتطبيق المنهج التاريخي على ظاهرة اجتماعية معينة، فإنه يتعين عليه إتباع الخطوات التالية: [17]

1- تحديد الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

2- جمع المصادر التاريخية بشأنها، من سجلات ووثائق ومذكرات وشهود عيان وغيرها، والتي يمكن تصنيفها إلى أولية وثانوية، حيث تشمل **المصادر الأولية** الآثار والوثائق الرسمية وما تتضمنه من معاهدات وخطب ومؤتمرات..، في حين تشتمل **المصادر الثانوية** على كل ما كتب أو نقل عن المصادر الأولية.

3- نقد المصادر التاريخية، وذلك بتبني طريقتين:

- النقد الخارجي: يتعلق بموثوقية الوثيقة، وصلتها بعصرها، ومدى انتسابها إلى صاحبها.

- النقد الداخلي: يتعلق بمحتوى الوثيقة، من حيث درجة الثقة بها، ودقة ما تحتويه من معلومات وحقائق، ومدى ملائمة لغتها ولغة أهل عصرها، ومدى اتفاق حقائقها والأدلة المتوفرة في وثائق أخرى ذات صلة، وكذا المنهج المعتمد في كتابة الوثيقة، سواء عن طريق الملاحظة أو المعايشة، أو نقلا عن رواة.

4- عملية التركيب والتفسير التاريخي.

5- استخلاص النتائج.

2-1- المنهج المقارن Comparative Method **وطريقة استخدامه:** بالرغم من قدمه، واستخدامه من طرف فلاسفة اليونان، وعلى رأسهم **أرسطو**، والفلاسفة المسلمون أهمهم **ابن خلدون** و**الفارابي**، برز **المنهج المقارن** بقوة نهاية القرن التاسع عشر، وأصبح المنهج السائد في علم الاجتماع، بالرغم من أنه "لم يكن المنهج الوحيد"[18]، وهو ينطوي على استخلاص أو تجريد نتائج من تحليل المجتمعات التاريخية المختلفة، في محاولة لإيجاد قوانين التاريخ، وما حث على استخدامه، تغير حالة المجتمع الأوروبي، من الزراعي الريفي إلى الصناعي الحضري، في القرنين الثامن عشر(حدث الثورة الصناعية) وما أعقبها من تغير اجتماعي في القرن التاسع عشر. ونظرا لصعوبة إجراء التجريب المباشر، في ميدان العلوم الاجتماعية، وتحديدا في علم الاجتماع، ولعدم إمكانية المنهج الإحصائي، تدعيم المنهج التجريبي تدعيما كليا، فقد تم تدارك هذا النقص المنهجي، باستخدام المنهج المقارن الذي يعرفه **إميل دوركايم** بأنه:"تجريب غير مباشر، يتم خلاله الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بينها"[19]. يقصد إميل دوركايم بالتجريب غير المباشر **المقارنة** وهي في رأيه البديل الأساسي للتجريب المباشر، والذي لا يصلح سوى للعلوم الطبيعية والتكنولوجية. والمقارنة هي "تلك العملية التي يتم من خلالها، إبراز أو تحديد أوجه الاختلاف، وأوجه الائتلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر"[20] معنى هذا، أن المقارنة لا تكون بين نقيضين، وإلا نكون أمام ما يعرف بـ**المقابلة** وليس المقارنة.

كأن يقارن الباحث بين الإستراتيجيات التربوية في المؤسسات التربوية الجزائرية والفرنسية مثلا، أو يقارن بين نوعية الخدمات الاجتماعية، بين مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، لكن لا يمكن مقارنة نمط تسيير مؤسسة اقتصادية منتجة بمؤسسة إدارية خدماتية مثلا، أو مقارنة نمط اقتصاد ريعي بنمط اقتصاد قائم على المعرفة.

هذا، ونشير أن المنهج المقارن قد استخدمه منظري التطور الاجتماعي، مثل: **كونت** و**سبنسر** و**سوروكين** و**أوجبرن**، والذين اهتموا بدراسة تاريخ المجتمعات وعوامل تطورها، كل من منظوره ومقاربته، فاقترن لذلك استخدام المنهج المقارن بالمنهج التاريخي، لأن تطبيق المنهج المقارن، فيما يتعلق بالحياة القديمة والمعاصرة للمجتمع الإنساني، يفرض استخدام المنهج التاريخي، الذي يمده بالمعطيات التاريخية التي تسمح بالمقارنة، سواء بين نظامين أو جماعتين أو ظاهرتين اجتماعيتين. فقد توصل الباحثون والعلماء إلى صياغة قوانين التطور الاجتماعي، من خلال تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية، ومقارنتها ببعضها، مستخدمين في ذلك المنهج التاريخي والمنهج المقارن.

1-2-3- خطوات تطبيق المنهج المقارن: ويشترط في استخدام المنهج المقارن الالتزام بالخطوات التالية:

1- تحديد الظواهر المتماثلة وليس المتناقضة أو الظاهرة نفسها في فترات زمنية متعاقبة.

2- جمع المعلومات باستخدام بعض تقنيات ومصادر البحث العلمي، كالوثائق والمراجع، والمقابلات والاستبيانات، وسبر الآراء وغيرها.

3- تحليل وتصنيف المعلومات ومقارنتها بهدف استخلاص أوجه التماثل وأوجه الاختلاف.

4- استخلاص النتائج في شكل مفاضلة، لأن الهدف من استخدام المنهج المقارن، هو إبراز أوجه الاختلاف وليس التماثل أو الائتلاف، لتبيان أن الظاهرة نفسها – محل الدراسة- تشهد تغيرا زمكانيا مستمرا، فالمقارنة تفيد في استخلاص جملة التطورات أو التغيرات، التي حصلت للظاهرة، كما تتيح التعرف على مدى ديناميتها أو ثباتها واستقرارها.

1-3- المنهج الوصفي Descriptive Method **وطريقة استخدامه:** بداية يجب التنويه، بأن المنهج الوصفي هو أكثر المناهج استخداما وشيوعا في أوساط الطلبة، إذ تكاد تعتمد كل مذكراتهم عليه، والغريب في الأمر، أن جل الموضوعات وعلى اختلاف طبيعتها، تعالج من خلاله، وهذا لسهولة تطبيقه في حقل العلوم الاجتماعية، بما فيها علم الاجتماع. ولصعوبة استخدام المنهج التجريبي في هذه العلوم، ولفهم الظاهرة الاجتماعية، ومسايرة مختلف تغيراتها وتطوراتها، فإن المنهج الوصفي يتكامل والمنهج التاريخي والمنهج المقارن وكذلك المنهج الإحصائي، ولهذا يسمى في بعض أدبيات المنهجية "بالمنهج التتابعي المقارن"[21]، لأن الوصف أو الرصد قد يكون كيفيا، أو قد يكون رقميا أو كميا، ويشمل البحث الوصفي رصد حالة موضوع الدراسة، سواء كانت وضعا فيزيقيا، أو خصائص مادية أو معنوية لأفراد (الرأي العام) أو مجموعات، أو نشاطا إنسانيا (العمل أو الدراسة مثلا) أو مؤسسات ومنظمات، أو حتى عمليات ضمن التفاعل الاجتماعي (كالتنافس أو التعاون أو الصراع..).

ويعرف المنهج الوصفي بأنه:"طريقة من طرق التحليل والتفسير، بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة، لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين"[22]. كما يعرف أيضا بأنه:"طريقة لوصف الظاهرة المدروسة، وتصويرها كميا، عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة، وتصنيفها وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة"[23]. ويلجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي، حينما يكون على علم بأبعاد أو جوانب الظاهرة المراد دراستها، نظرا لوفرة المادة المعرفية حولها، وذلك من خلال الدراسات الاستطلاعية والوصفية، التي سبق وأن أجريت عنها، ولكنه

يرغب في الاستزادة العلمية حولها، مما يفيد في تحقيق فهم أفضل لها.

كأن يقوم الباحث بدراسة موضوع حول "عوامل عزوف الشباب عن العمل الزراعي"، أو "أثر العنف الزواجي على التحصيل الدراسي للتلاميذ". علما أن الوصف عملية أساسية، في كل البحوث الاجتماعية، وقبل تحليل وتفسير المعطيات، يقوم الباحث بوصف هذه المعطيات، حيث يبين أعلى النسب المحصل عليها، وكذلك أدنى النسب، ثم يقارن بينها.

1-3-1- خطوات تطبيق المنهج الوصفي: هذا، ويمكن تحديد خطوات استخدام المنهج الوصفي، على النحو التالي:

1- تحديد موضوع البحث (الظاهرة أو المشكلة).

2- جمع البيانات والمعلومات حول موضوع البحث، سواء باستخدام تقنيات جمع البيانات كالمقابلة مثلا، أو المصادر والمراجع العلمية ذات الصلة (بشكل مباشر أو غير مباشر).

3- صياغة فرضيات الدراسة أو وضع تساؤلات حول مشكلة البحث.

4- اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة، مع توضيح نوع هذه العينة وحجمها وأسباب اختيارها.

5- تحديد التقنيات العلمية المناسبة لطبيعة موضوع البحث.

6- جمع المعلومات المطلوبة بطريقة منظمة ودقيقة.

7- عرض وتحليل وتفسير المعطيات.

8- عرض النتائج العامة للدراسة.

كما يستعان في تطبيق المنهج الوصفي، بأسلوب أخذ العينات بأنواعها، والتي يشترط أن تكون ممثلة للخصائص النوعية والجوهرية، للمجتمع الأصلي مجال الدراسة، حتى يمكن بعد ذلك تعميم النتائج المتوصل إليها، وباختلاف خصائص مجتمع الدراسة، تختلف العينات تباعا، وعلى الباحث أن يحسن اختيار نوع العينة. وفي هذا السياق، نشير أن ثمة منهج آخر يتداخل والمنهج الوصفي بقدر كبير، ويعتمد أساسا على نوع العينة، التي تختص بأنها تعبر عن حالات، لا يمكن معها التعميم إلا في الحالات المماثلة لها، ويعرف بمنهج دراسة الحالة.

1-4- منهج دراسة الحالة Case Study **وطريقة استخدامه:** يعتبر **منهج دراسة الحالة** من بين أقدم وأهم المناهج التي استخدمت في البحوث الاجتماعية، لوصف وتفسير الخبرات الشخصية والسلوك الاجتماعي، "إذ ترجع بداية استخدامه إلى القرن التاسع عشر أو قبله بنحو من السنوات قليل"[24]. وكان الانجليزي **أوري** أول من استخدم منهج دراسة الحالة، حين تناوله دراسة الآثار

الاجتماعية والاقتصادية، المترتبة عن استخدام الآلة، تلاه **فريدريك لوبلاي** وذلك عندما استعان به، في دراساته عن اقتصاديات الأسرة، كما وسع **هربرت سبنسر** من نطاق استخدام هذا المنهج في البحث، حتى يسهم في جمع أكبر قدر من الوثائق الإثنوغرافية، حول الإنسان البدائي، ثم دفع **توماس** و**زنانيكي** في دراستهم "**الفلاح البولندي**" في أوروبا وأمريكا، بهذا المنهج إلى الأمام، فقدمت دراستهم هذه مثالا حيا، على استخدامه في البحث الاجتماعي، وإمكانياته ومميزاته، في وصف الحالة موضوع الدراسة. ونشير في هذا السياق، بأن هنالك تعارض بين العلماء في اعتبار دراسة الحالة منهجا أو طريقة، لكننا نميل إلى اعتباره منهجا، لاختلاف تطبيقه عن المنهج الوصفي، من حيث عدد الحالات المدروسة، تصميم استمارته، وكذلك أسلوب تحليل معطياته، التي تتطلب تحليل كل حالة بشكل مستقل.

ويتميز هذا المنهج عن المنهج الوصفي، من حيث خصائص الحالة، التي يهدف إلى التعرف عليها، فالحالات التي تدرس باستخدام منهج دراسة الحالة، هي حالات تتميز بتفردها ونوعيتها، وأنها "حالات قليلة الانتشار ولكنها ذات أهمية في الواقع اليومي"[25]. لذلك تتطلب التركيز عليها بمفردها، وتجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم التوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها. فدراسة الحالة إذن، تعني أن نقتطع حالة معينة، سواء كانت فردا أو أسرة أو مؤسسة اجتماعية..، ونسلط الضوء عليها، بحيث ندرسها من جميع جوانبها.

يعرف منهج دراسة الحالة بأنه:" المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو الدراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المتشابهة"[26]. وعلى غرار المنهج الوصفي، يستعان في وصف الحالة على تقنيات جمع البيانات مثل الملاحظة، المقابلة، إضافة إلى الوثائق والسجلات المكتوبة، التي تفيد في التعرف على تاريخ الحالة.

1-4-1- خطوات استخدام منهج دراسة الحالة: ويمكن إيجاز خطوات استخدام منهج دراسة الحالة فيما يلي:

1- اختيار الحالات التي تمثل المشكلة المدروسة، وهذه الخطوة تقتضي التركيز على حالات نموذجية أو عينات عشوائية من المشكلة (ولا تقتضي عينات أو حالات عشوائية من الحالات العامة). كما يجب أن تكون العينة كافية، وأن تقتصر على حالات قليلة ودقيقة، مما يؤدي إلى دراستها، بدقة وشمول في آن معا[27].

2- جمع المعلومات وتدقيقها، باستخدام تقنيات البحث العلمي، كالاستبيان والمقابلة، بالإضافة إلى المعلومات التي يمكن الحصول عليها من سجلات الأفراد، تماما كحالات أولئك المدمنين الذين يتلقون علاجا، في مراكز علاج الإدمان على المخدرات، أو المؤسسات العقابية كالسجون وغيرها.

3- صياغة الفرضيات بشأن الحالة المدروسة، والتي تكون نتيجة للتشخيص الأولي، للعوامل التي تسبب المشكلة المدروسة.

4- تحليل وتفسير المعطيات المحصل عليها.

5- الوصول إلى نتائج بشأن الحالة المدروسة، يمكن تعميمها على الحالات المماثلة لها.

1-5- منهج تحليل المضمون Content Analysis **وطريقة استخدامه:** بدأ استخدام منهج تحليل المضمون، في الصحافة والإعلام أولا، وفي العشرينات من القرن الماضي، استخدمه علماء الاجتماع عام **1926**م وكان **مالكوم ويلي** أولهم، بدراسة عن "صحافة البلد" حيث قام بتحديد الموضوعات التي تتناولها الصحافة، وصنفها إلى فئات معينة للتحليل، وتبع ذلك استخدام تحليل المضمون في الأدب، لدى **ريكرت** و**سبرجون** و**مايلز** .. وغيرهم. وفي عام **1930**م لقي اهتماما كبيرا بفضل الدراسات التي أجراها **لازويل** وزملاؤه، فيما يتعلق بالدعاية والرأي العام ووسائل الاتصال الجمعي.

ومن جملة التعريفات المنتجة حول تحليل المضمون، ندرج التعريف الذي وضعه **بولسون** عام **1952**م والذي ظل هو الأهم والمعبر عن حقيقة هذا المنهج، إذ يعرفه بأنه "أسلوب أو أداة بحث، لوصف المحتوى الظاهر أو الواضح للرسالة الإعلامية، وصفا كميا وموضوعيا ومنظما"[28].

يوضح التعريف أعلاه أن هذا النوع من المناهج – غالبا- لا يعتمد على عينات بشرية، بل إنه يعتمد على مدونة من التقارير أو الوثائق والسجلات الرسمية والمواد الإعلامية، التي تستخرج منها الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع معين، والتي يشترط أن تكون محددة زمنيا، كأن نحلل مضمون خطابات الرئيس الراحل هواري بومدين، حول مفهومه للتنمية، وذلك في الفترة ما بين (1968-1978م). كما أن الباحث "يستطيع أن يأخذ الحقائق على الطبيعة وبدون تدخل منه، بحيث يكون التحليل صادقا ومعبرا عن شعور الأفراد ووجهات نظرهم الحقيقية"[29] أو بالأحرى قراءة ما بين السطور، أو ما خفي أو استبطن من أفكار، ضمن المادة الوثائقية أو الإعلامية موضوع التحليل.

فلو أردنا مثلا دراسة **نوعية أفلام الكرتون** التي تعرضها قناة فضائية متخصصة في برامج الأطفال لنفترض **قناة** MBC 3 على تنامي سلوك **العنف** لدى **الأطفال** في المجتمع الجزائري، فإنه بإمكاننا استخدام منهج تحليل المضمون، للتعرف على النوايا والأغراض المستترة التي تستهدفها القناة من جهة، ومن جهة أخرى نتعرف على مقدار مشاهد العنف الموجهة للأطفال، ومدى تأثيرها عليهم. ولتحليل المضمون وحدات، حددها العلماء بخمس تتمثل في:

1- **وحدة الكلمة:** الكلمة هي أصغر وحدة تستخدم في تحليل الموضوع، حيث تشير إلى معنى رمزي معين مثل: **ديمقراطية، حرية، عنف**..، ويقوم الباحث بوضع قوائم يسجل فيها الكلمات المتكررة، وهو في هذه الحالة يقوم بإحصاء أو تكميم ما تكرر من كلمات في المادة موضوع التحليل.

2- **وحدة الموضوع:** يقصد بها الوقوف على العبارات أو الأفكار، الخاصة بمسألة معينة، ويعتبر الموضوع أهم وحدات تحليل المضمون، عند دراسة الآثار الناجمة عن الاتصال وتكوين الاتجاهات.

3- **وحدة الشخصية:** يقصد بها تحديد نوعية وسمات الشخصية الرئيسية التي ترد في العمل الأدبي خاصة، وقد تكون هذه الشخصية خيالية أو حقيقية، مما يحتم قراءة العمل الأدبي بأكمله، حتى يمكن تصنيف الشخصيات التي وردت فيه، مثال تصنيف شخصيات رواية ذاكرة الجسد للكاتبة أحلام مستغانمي.

4- **وحدة المفردة:** ويقصد بها وسيلة الاتصال نفسها، فقد تكون كتابا أو مقالا أو قصة أو حديثا إذاعيا أو خطابا سياسيا، وتستخدم المفردة كوحدة التحليل إذا كان هناك عدة مفردات، وكذلك يمكن تصنيف العمل الأدبي حسب نوعية موضوعاته السياسية، الاجتماعية والدعائية.

5- **وحدة المساحة والزمن:** وتتمثل في تقسيم المضمون تقسيمات مادية سواء بالنسبة لمواد الاتصال كأن تكون بصرية مثل الأعمدة وعدد السطور وعدد الصفحات، أو سمعية مثل عدد الدقائق التي يستغرقها بث البرنامج موضوع التحليل، أو السمعية البصرية مثل المدة الزمنية التي يستغرقها عرض الفيلم، أو مدة إذاعة برنامج تلفزيوني.

أما عن **فئات تحليل المضمون** فإنها تتوقف على طبيعة الموضوع ذاته، إذ ينبغي للباحث أن يفرق بين **المادة** و**الشكل**، فمن ناحية **المادة** يسأل عادة عن: **ماذا كتب؟** بالنسبة لتحليل مادة مقروءة، أو **ماذا قيل؟** بالنسبة لتحليل الخطاب. وتمثل المضامين وما تشتمل عليه من قضايا ومواقف التأييد أو المعارضة أو الحياد..الخ. ومن ناحية **الشكل** يسأل عادة عن: **كيف كتب؟** أو **كيف قيل؟** ويتنوع الجانب الشكلي ويتراوح "من التوقيت أو الترتيب والأولويات إلى استخدام خطوط وأنماط معينة، أو ألوان في الطباعة أو في الصور والرسوم أو في المؤثرات الصوتية أو المرئية المستخدمة

وغيرها"[30]. وهذين السؤالين يعتبران فئتين لتحليل المضمون والخطاب كذلك.

1-5-1- خطوات تطبيق مهج تحليل المضمون: يعتمد منهج تحليل المحتوى على عدد متمفصل من الخطوات المنهجية، التي ينتمي بعضها إلى المنهج العلمي العام أو البحث العلمي إجمالا، والتي تشمل: [31]

1- الإحساس بالمشكلة وتحديدها.

2- التحليل المبدئي.

3- صياغة الفروض العلمية أو طرح التساؤلات.

4- تحديد نظام العينات.

كما يختص منهج تحليل المضمون بخطوات منهجية أخرى، تميزه عن غيره من المناهج، وتعتبر من سماته الأساسية، وهي على التوالي:

1- التحليل المبدئي: هو تحليل كيفي، يتم على عينة من الوثائق أو التقارير المتعلقة بالمشكلة المحددة سلفا، وتعرف بالمدونة، وذلك لتحقيق عدد من الوظائف المرتبطة بإجراءات التحليل ونتائجه، والتي يمكن إيجازها فيما يلي: [32]

- صياغة مشروع الترميز: والذي يشمل تحديد وحدات التصنيف، ووحدات التحليل، ووحدات العد والقياس.

- استثارة الأساليب الإحصائية أو الرياضية للعد والقياس، وتحديد القيم والأصناف الخاصة بالوحدات.

- تصميم استمارة التحليل، وجدولة الفئات والوحدات، وتقرير أساليب البيانات الكمية وعقد المقارنات.

- صياغة إجراءات الصدق المنهجي، ووضع المعايير الخاصة بتحقيق واختبار صدق الإجراءات، وصدق النتائج، وبصفة خاصة في الدراسات الخاصة بالاستدلال أو التحليل الاستدلالي.

2- ترميز بيانات التحليل: يتم في هذه الخطوة، تحويل الرموز اللغوية للمحتوى المنشور، إلى رموز كمية قابلة للعد والقياس. وتشمل عملية ترميز البيانات ثلاثة خطوات أساسية، تتمثل فيما يلي:

- **تصنيف المحتوى إلى فئات:** حسب أهداف الدراسة، وهذه الفئات يمكن عدها أو قياسها مباشرة، أو عد الوحدات التي تشير إليها، وتسهم في تحديدها.

- **تصميم استمارة التحليل:** التي يتم بواسطتها جمع بيانات التحليل، وتسجيل الفئات، ووحدات التحليل، التي يتم عدها أو قياسها.

- **التصنيف وتحديد الفئات:** وتهدف هذه المرحلة إلى تقسيم محتوى المدونة إلى أجزاء أو خصائص أو سمات أو أوزان مشتركة، بناءا على معايير للتصنيف، يتم صياغتها مسبقا، ويطلق على هذه الإجراءات تسمية **فئات Categories** وتعتبر هذه الفئات وحدات، يضاف إليها كل ما يتفق معها في الخصائص والسمات والأوزان.

3- تصميم استمارات التحليل: يستخدم الباحث هذه الاستمارة خلال عملية الملاحظة، ورصد أو تسجيل البيانات، والوحدات التي يتم عليها العد أو القياس. وتعتبر هذه الاستمارة إطارا متكاملا للرموز الكمية الخاصة بكل وثيقة من مدونة وثائق التحليل لنفترض أنها **صحيفة**. وتشمل هذه الاستمارة الأقسام التالية: [33]

- البيانات الأولية عن الصحيفة، مثل رقم العدد، وتاريخه، وعدد صفحاته.
- فئات التحليل.
- وحدات التحليل، وهي نفسها وحدات العد، في حالة استخدام التكرار كوسيلة للرصد والتسجيل.
- وحدات القياس، في حالة عدم الاعتماد على التكرار كوسيلة للعد والقياس، مثل قياس المساحة أو الزمن.
- ملاحظات يسجل فيها الباحث البيانات الكمية التي لا يسمح تصميم الاستمارة بتسجيلها تسجيلا كميا.

وتعتبر جداول تفريغ البيانات، جزءا مكملا لاستمارة التحليل، بحيث تختص الاستمارة الواحدة بوثيقة واحدة، من مدونة وثائق التحليل، وتضم بياناتها الكمية. كما تختص جداول التفريغ بمجموعة الوثائق ذات الخصائص أو السمات المشتركة، مثل الوحدة الزمنية، أو وحدات التصنيف الرئيسية أو غيرها من المعايير، التي يتم تصنيف الوثائق على أساسها تبعا لأهداف الدراسة.

4- تحديد أسلوب العد والقياس: يعتبر التصنيف الذي يضعه الباحث، لكل من فئات التحليل، ووحدات التحليل، الأساس الذي يعتمد عليه في تحديد أسلوب العد والقياس، ذلك أن التعامل والوحدات الكبيرة مثل الموضوع، يختلف عنه في التعامل والوحدات الأصغر كالجمل والكلمات، وإن كان هذا لا يمنع من استخدام تكرار النشر في الحالات كمقياس لهذه الوحدات.

5- جمع البيانات الكمية: تتم هذه الخطوة على مرحلتين اثنتين:

- **المرحلة الأولى:** تستخدم فيها استمارة تحليل البيانات الخاصة بكل وثيقة.
- **المرحلة الثانية:** يتم فيها تصنيف الاستمارات إلى مجموعات طبقا لمعيار التصنيف الذي يحدده الباحث، ثم تفرغ هذه المجموعات في جداول التفريغ، الخاصة بكل تصنيف، وهذا لتسهيل استخلاص النتائج وعرضها بإحدى الطرق الإحصائية.

6- استخلاص النتائج وعرضها إحصائيا.

7- إجراء اختبارات الثبات والصدق: وتعتبر هذه الخطوة من الخطوات الأساسية لعملية التحليل، وتتم أثناء العمل، وبعد النتائج، وقبل التفسير، بالأسلوب الذي يتفق وكل مرحلة.

8- التفسير والاستدلال: وتمثل المرحلة الأخيرة، والتي يجيب فيها الباحث على كل التساؤلات المتعلقة بأهداف الدراسة.

2- المنـاهج الكميـة:

2-1- المنهج الإحصائي Statistic Method :

الإحصاء هو "طريقة أو أسلوب رياضي في معالجة البيانات، التي يتم الحصول عليها بالعد والقياس، كما يدل المصطلح على البيانات نفسها"[34]. ويعرف أيضا بأنه:"علم يبحث في طريقة جمع الحقائق الخاصة بالظواهر العلمية والاجتماعية، التي تتمثل في حالات أو مشاهدات متعددة، وفي كيفية تسجيل هذه الحقائق، في صورة قياسية، وتلخيصها بطريقة يسهل بها معرفة اتجاهات هذه الحقائق، وعلاقات بعضها ببعض، والقوانين التي تسير تبعا لها"[35]. ولعلم الإحصاء ثلاثة أنواع أساسية:

- **الإحصاء الوصفي** Descriptive Statistics: يتضمن بعض المتوسطات ومقاييس النزعة المركزية.. الخ.
- **الطرق الإحصائية:** التي تختبر تمثيل العينات للمجتمع الأصلي، الذي سحبت منه العينة، وتحاول هذه الطرق اختبار مدى دلالة الفروق والعلاقات، بين الإحصاءات الوصفية.
- **إحصاءات العلاقات** Statistics of Relationships: وتهتم بقياس الارتباطات والعلاقات بين المتغيرات المختلفة.

وقد استخدم الباحثون والعلماء في حقل العلوم الاجتماعية، المنهج الإحصائي، للحد من سيطرة التفكير الفلسفي المثالي، على البحوث الاجتماعية بوجه عام، ومن ثم انتقل مجال البحث في العلوم الاجتماعية من "الطريقة **الوصفية المثالية** Ideal and Descriptive Method إلى الطريقة **الواقعية التفسيرية والتحليلية** Realistic and Perspective Method"[36] وقد تكرست هذه

المحاولات فعلا في بروز ما يعرف بـ**المدرسة السلوكية** Behavioralism School والتي بدأت دراستها للسلوك السياسي والاجتماعي، في فترة العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين. وقد تعزز استخدام المنهج الإحصائي، وتجلت قيمته العلمية والعملية واضحة، في أبحاث كل من **إميل دوركايم** و**هالبواكس** Halbwaks حول ظاهرة الانتحار، كما ساهمت دراسات كل من **مونيير** R.Maunier و**روسو** J.J.Rosseau في تطوير المنهج الإحصائي في ميدان العلوم الاجتماعية. ويمكن القول أن الدراسات الاجتماعية المعاصرة، لا تستغني في تحليلاتها عن المنهج الإحصائي، الذي يكسبها درجة عالية من الثقة والمصداقية والدقة العلمية.

أما عن طريقة تطبيق المنهج الإحصائي، فهي تتراوح عادة بين اثنتين، إذ "يكتف بعض الباحثين باحتساب المجاميع والنسب المئوية للجداول الإحصائية، فيما يستخدم البعض الآخر الطرق المتطورة في التحليل الإحصائي، كإيجاد قيم النزعة المركزية، قيم التشتت، قيم الارتباط والانحدار.. إضافة إلى استعمال الاستنتاجات والاختبارات الإحصائية"[37].

ولكي يطبق الباحث المنهج الإحصائي، في ميدان البحث الاجتماعي، فإنه يتوجب عليه إتباع الخطوات الأساسية التالية:

1- تحديد الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة.

2- جمع المعلومات حولها، باستخدام أدوات أو تقنيات جمع البيانات، كالاستبيان، سبر الآراء والملاحظة.. الخ.

3- تحديد مجتمع الدراسة ونوع العينة، سبب اختيارها وحجمها.

4- تفريغ البيانات المحصل عليها ميدانيا، ثم تصنيفها وتبويبها وترميزها، وذلك بتحويلها إلى لغة رقمية أو تكميمها.

5- التحليل الإحصائي للبيانات، باستخدام واحدة أو عدة طرق إحصائية، مثل طريقة **الحزم الإحصائية** SPSS.

6- استخلاص النتائج.

خامسا: كيف تختار المنهج المناسب لموضوع بحثك؟

بعد عرض أبرز مناهج البحث السوسيولوجي، وأكثرها استخداما، خاصة فيما تعلق بالدراسات الوصفية، فإنه من البديهي أن يتساءل الطالب الآن: كيف يمكن تحويل هذه المادة النظرية المكثفة إلى تطبيق وممارسة؟

وفي ضوء ما تم عرضه، يمكن تلخيص وتبسيط عملية اختيار المنهج المناسب، بإتباع الخطوات

المنهجية التالية:

- يجب على الطالب أن يحدد موضوع بحثه بدقة (عن ماذا أبحث؟) وبالتالي أن يصيغ عنوانا واضحا، يبرز من خلاله متغيرات دراسته (المتغير المستقل أو السببي والمتغير التابع).
- يجب على الطالب أن يحدد طرحه للموضوع، هل سيبحث عن العوامل؟ هل سيبحث عن التغيرات التي طرأت على الظاهرة محل الدراسة؟ هل سيقارن بين جماعتين أو مؤسستين..؟ وهذه الطريقة سوف توجهه لاختيار المنهج المناسب والملائم لطرحه، إذ يمكن دراسة موضوع واحد، بطروحات مختلفة، فموضوع العنف مثلا، يمكن دراسته بأكثر من طرح، ومن ثم معالجته بأكثر من منهج، دون إقحام المنهج الوصفي.

فيمكن للطالب أن يدرس ظاهرة العنف من حيث تجلياتها أو عواملها أو تاريخها أو انعكاساتها أو تمظهرها ضمن وسائل الإعلام..، وكل طرح منها يتطلب منهجا خاصا.

- يجب على الطالب أن يحدد تباعا عينة بحثه، سواء أكانت بشرية (مبحوثين) أو مدونة (وثائق ومستندات) أو أفلاما وفيديوهات، وهذا بحسب الموضوع المراد دراسته، حيث يستخدم الطالب التقنيات المناسبة لذلك.

فإذا تعلق الأمر باستطلاع رأي المبحوثين أو تمثلاتهم حول موضوع معين، فإن الطالب سوف يستخدم تقنيات جمع المعلومات مثل الاستبيان والمقابلة. وإذا كان حول الإيديولوجية الخفية لبعض الخطابات الدينية أو السياسية، يتعين على الطالب أن يستخدم تحليل المضمون. وإذا تعلق الأمر بما يظهر من سلوك جمعي، فإن الطالب يستعين في ذلك بالملاحظة. وأكثر من هذا، يحدد الطرح الدقيق للموضوع، نوع العينة وبالتالي نوع الدراسة. فالطالب الذي يدرس موضوعا حول "ظاهرة التحرش الجنسي وانعكاساتها على الاستقرار المهني للعاملات" لابد أن يعتمد على منهج دراسة الحالة، لأن التحرش ليس ظاهرة منتشرة في أوساط عريضة من العاملات، بل إنها تمثل حالة لا يمكن تعميمها، إلا على مثيلاتها، ومن ثم فإن هذا النمط من الدراسات، لا يمكن معالجته ضمن دراسة ميدانية.

الخاتمة:

ونافلة القول، أن المناهج العلمية أيا كان نوعها، تمثل عماد البحوث العلمية، وأسلوبها الموضوعي الدقيق، للتوصل إلى الحقائق العلمية، وأنها تتنوع بتنوع الحقول العلمية وتتأثر وتؤثر في طبيعة الموضوعات محل الدراسة، إذ تمنحها صفتها، فالدراسات التاريخية هي تلك التي تستخدم المنهج التاريخي، في بحث وتقصي الظواهر والوقائع الماضية، وأن الدراسات الوصفية هي التي تستخدم المنهج الوصفي أو منهج دراسة الحالة، للتعرف على الظاهرة، ومن ثم فهمها وتفسيرها..

وهكذا. ويظل استخدام أي نوع من مناهج البحث، لاسيما في علم الاجتماع، مرتبطا بجملة من الإجراءات والخطوات المنهجية، التي تفيد في تطبيق المنهج بالأسلوب الصحيح، فاختيار المنهج المناسب هو الخطوة الأولى لنجاح مشروع البحث، وأن التحكم في استخدامه، هو – دون شك– نجاح الباحث في معالجة موضوع بحثه وسبر أغواره، وبالتالي التوصل إلى نتائج صحيحة، موضوعية، ودقيقة حوله.

ـ الحواشي والإحالات

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، 2001، ص ص 11–12.

[2] غازي حسين عناية، مناهج البحث، مؤسسة شباب الجامعة– الإسكندرية، 1984، ص 75.

[3] حسين أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي:دراسة في مناهج العلوم، المكتب الجامعي الحديث– الإسكندرية، 1982، ص ص 25–26.

[4] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في مجال العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، 1987، ص ص 18–19.

[5] مصلح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي– عربي)، دار عالم الكتب– الرياض، ط1، 1999، ص 335.

[6] المرجع السابق.

[7] علي عبد الرازق جلبي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي (لغته، ومداخله ومناهجه وطرائقه)، دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية، 2003، ص 15.

[8] عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، 2005، ص 14.

[9] علي عبد الرازق جلبي وآخرون، مرجع سابق، ص 72.

[10] المرجع السابق، ص 76.

[11] المرجع السابق.

[12] المرجع السابق، ص 77.

[13] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية)، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر– الجزائر، ط 2 منقحة، 2010، ص 100.

[14] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 157.

[15] ليلى الصباغ، دراسة في منهجية البحث التاريخي، مطبعة خالد بن الوليد– دمشق، 1979، ص 3.

[16] ناصر قاسيمي، التحليل السوسيولوجي (نماذج تطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، 2017، ص 133.

[17] غازي فيصل، منهجيات وطرق البحث في علم السياسة، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، 1990، ص ص 21–22.

[18] علي عبد الرازق جلبي وآخرون، مرجع سابق، ص144.

[19] غازي فيصل، مرجع سابق، ص ص 27–28.

[20] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 168.

[21] المرجع السابق، ص 199.

[22] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص ص 139-140.
[23] المرجع السابق، ص 140.
[24] علي عبد الرازق جلبي وآخرون، مرجع سابق، ص 216.
[25] ناصر قاسيمي، مرجع سابق، ص 136.
[26] عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربية- الإسماعيلية، 1963، ص329.
[27] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 131.
[28] عبد الغفار رشاد القصيبي، مناهج البحث في علم السياسة، منشورات جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- القاهرة، 2004، ص 143.
[29] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 152.
[30] عبد الغفار القصيبي، مرجع سابق، ص ص 156-157.
[31] سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني، مدخل لمناهج البحوث الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 2014، ص 78.
[32] المرجع السابق، ص 79.
[33] المرجع السابق، ص 82.
[34] مصلح الصالح، مرجع سابق، ص 526.
[35] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي-فرنسي-عربي)، مكتبة لبنان- بيروت، 1986، ص 409.
[36] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 210-211.
[37] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر- عمان، ط 1، 2005، ص 285.

Methods of Sociology Research and Its Practices

By: Dr: Awatef Atil –Lemoualdi
Faculty of Social and Humane Sciences/ Chadli Ben djedid University - Tarf

Abstract:

The main objective of this paper is to be acquanted wiyh the methods of sociology research and its practices, according to the subject matter . The desire for this topic came out of the weakness of students, in that they don't know which method is appropriate to their researches, and even they ignore how to apply these methods. Besides , there is an other problem, the students don't distinguish between the methods and the ways of research. So I want to clarify, at least, some of the methodological difficulties related to the choice of appropriate methods and their practices in the right way.

Key words: Scientific research, Scientific method, Historical Method, Comparative Method , Descriptive Method, Case Study, Content Analysis, Statistic Method.